محليات

إغلاق ٢٩٢ محلاً لأسباب صحية.. و١٧ مخالفة بسبب «الأراكيل» في اللاذقية

| اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف رئيس مجلس مدينة اللاذقية فواز حكيم لـ«الوطن» عن تسجيل ٤٣٧ ضبطاً خلال الربع الأول من العام الجاري، مؤكداً متابعة عمل المحال التجارية من خلال مراقبة الأسواق بشكل دوري من مديرية المهن والشؤون الصحية بمجلس المدينة.

وأشار حكيم إلى إغلاق ٢٩٢ محلاً مخالفاً خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مقابل منح ١١٢٣ بطاقة صحية لعمال المهن الغذائية، إضافة إلى تقدم ٢٢٧ طلب ترخيص إداري إلى مركز خدمة المواطن خلال ذات المدة.

أوضح رئيس دائرة الرقابة والسياسات في مديرية المهن والشؤون الصحية، كنان سعيد، لـ«الوطن»، أن قرارات الإغلاق اتخذت لعدة أسباب منها لمخالفة الشروط الصحية، ومزاولة المهنة دون الحصول على ترخيص إداري، إضافة لعدم وجود بطاقات صحية لعمال المهن الغذائية.

وأضاف سعيد: إن من بين الضبوط المسجلة خلال كانون الثاني الماضي، ١٥٥ ضبطاً للمحال التجارية منها ١١٨ ضبطاً لمزاولة المهنة دون ترخيص إداري، ٣٧ ضبطاً لمخالفة الشروط الصحية وعدم وجود بطاقات صحية لعمال المهن الغذائية، في حين تم تنظيم ٢٠٥ ضبوط للمحال التجارية خلال آذار الفائت.

ولفت رئيس دائرة الرقابة والسياسات إلى تسجيل ١٧ ضبط تدخين خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩، مبيناً أن الضبوط تم تنظيمها بحق مقاه تقدم «الأراكيل» في أماكن مغلقة، وأخرى بسبب تقديم «الأرًاكيل» في أقسام مخصصة لغير المدخنين، منوهاً بأنه عند إجراء كشوف على المحلات ضمن المدينة من لجنة خاصة بالتدخين، يتم تنظيم الضبوط وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم ٦٢ لعام ٢٠٠٩.

وأشار سعيد إلى معالجة ١٤٩ شكوى مقدمة من المواطنين، مضيفاً إنه تمت معالجة ٤٩ شكوى ضرر صحي بسبب تسرب مياه من المنازل السكنية من خلال توجيه إنذار بضرورة رفع الضرر الصحي عن الجوار، والإحالة إلى القضاء في حال عدم الالتزام.

من جانبه أشار رئيس دائرة متابعة التراخيص الإدارية قتيبة قلقماز لـ«الوطن»، إلى التسهيلات المقدمة للمواطن طالب الرخصة، مشدداً على ضمان حق المواطن وفق الإجراءات المعمول بها، وقطع أي وسيلة لابتزاز المواطن سواء في حال الموافقة أو رفض الرخصة، مع طرح كل الأسباب لكلتا الحالتين.

وأضاف قلقماز: إن التقديم على طلب الرخصة يتم عبر مركز خدمة المواطن بعد إدراجها كخدمة من خدماته، ما سهل على المواطن طريق طلب الرخصة بعد أن كانت الإجراءات صعبة وروتينية في مراحل سابقة.

وأشار رئيس الدائرة إلى أن ٩٠٪ من الأوراق المطلوبة لطلب الرخص، يتم تأمينها في المركز، وبعد استكمال كل الأوراق يتم إرسالها للدائرة المختصة الكترونياً، وتتم بقية الإجراءات من تحديد مواعيد للكشف على المحل وبعدها التدقيق ليصار إلى منح قرار الرخصة أو رفضها، قائلاً: إنها طريقة سهلة لا تتطلب من طالبها سوى زيارة واحدة لمركز خدمة المواطن.

تحقيق بتلاعب في النتائج في كلية «التربية» في جامعة البعث

الخطيب لـ«الوطن»: ٤ أعضاء هيئة فنية إلى مجلس التأديب بسبب الدروس الخصوصية

- أساتذة يّصعبون أسئلة المقرر لدفع الطالب لإجراء دورة تخصصية !
- ٢٩ الجاري بدء التقدم لمسابقة تعيين ٥٠ قائماً بالأعمال

| فادي بك الشريف

أحالت جامعة البعث ٤ أساتذة معينين كأعضاء هيئة فنية في كلية الهندسة الكهربائية والميكانيكية في الجامعة إلى مجلس التأديب وذلك لقيامهم بإعطاء الطلاب دروساً خصوصية خارج الجامعة.

وجاء القرار بناء على أحكام قانون تنظيم الجامعات، وعلى تقرير الرقابة الداخلية.

وكشف رئيس جامعة البعث الدكتور عبد الباسط الخطيب في حديث لـ«الوطن» أنه تمت إحالة الأساتذة إلى الرقابة الداخلية وتم التحقيق معهم بشكل أصولي، وإحالتهم إلى مجلس التأديب برئاسة قاض عملاً بقانون تنظيم الجامعات.

ولفت الخطيب إلى أنه ثبت إعطاء الدروس الخصوصية، مع استغلال وجودهم في الكلية والمخبر والمقررات العلمية وذلك بالإعلان عن دورات ودروس خصوصية، والتعامل مع البعض من خارج الجامعة.

مضيفا: من ضمن الشكاوى الواردة بأن سبب لجوء بعض الأساتذة إلى تصعيب الأسئلة دفع الطالب لإجراء دورة تخصصية في نفس المقرر، مبيناً أنه يتم التدقيق حاليا في هذا الأمر، ومتابعة مستمرة لمختلف الشكاوى في بعض الكليات كالهندسة الكهربائية والميكانيكية والبيتروكيميا، وحتى أن الأمر قد يكون في السنة التحضيرية.

وقال الخطيب: ويأتي هذا القرار بالتزامن مع تحقيقات وتدقيق جارٍ حاليا من رئاسة جامعة البعث في كلية التربية وذلك على خلفية التلاعب بنتائج أحد المقررات الامتحانية، وذلك وفقاً لما أكده الدكتور الخطيب موضحاً أن الموضوع يعالج حالياً وقيد التحقيق بكل تفاصيله بهدف ضبط أي حالات خلل في أي كلية من كليات جامعة البعث، مع ضمان حقوق جميع الطلاب.

في السياق أشار رئيس جامعة البعث إلى وجود ٥١٦ عضو هيئة فنية في الجامعة موزعين على ٢٠ كلية ومعهداً عالياً للغات، في ظل وجود ٦٠٦ أعضاء هيئة تدريسية، و٢٦٢ معيداً موفداً و٦٥ قيد الإيفاد.

وأشار الخطيب إلى بدء تقديم الطلبات للراغبين من السوريين أو من في حكمهم بالتقدم إلى مسابقة تعيين أعضاء هيئة فنية (قائم بالأعمال) في كلياتها وأقسامها ولعدد من الاختصاصات، وذلك اعتبارا من الاثنين ٢٩ الشهر الجاري، ولغاية ١٦ أيار القادم، وذلك لزوم لتعيين عدد من حملة شهادة الماجستير (دراسات عليا).

ونوه بأن العدد المطلوب للتعيين هو ٥٠ قائماً بالأعمال في مختلف الاختصاصات وتحديداً التي تعاني نقصاً في أعضاء الهيئة الفنية للكليات الطبية (الطب البشري وطب الأسنان والصيدلة)، إضافة إلى التربية الموسيقية والسياحة، والهندسة المعلوماتية والهندسة المعمارية والهندسة المدنية والهندسة الميكانيكية والكهربائية، والعلوم والتربية والزراعة والعلوم الصحية والحقوق والكلية التطبيقية.

هذا ويشترط بموجب نص الإعلان، ألا يزيد عمر المرشح على ٤٥ سنة، وألا يقل معدله في درجة الإجازة عن تقدير جيد، وأن يكون حاصلا على درجة الماجستير (دراسات عليا) بتقدير جيد جداً على الأقل وفقاً للقواعد المعتمدة في الجامعات السورية وأن تكون هذه الدرجة معمقة لاختصاصه في درجة الإجازة.

كما يشترط إجادة المتقدم للغة الإنكليزية إذا لم تكن لغته الثانية الإنكليزية وذلك وفق فحص معياري بمستوى متوسط أعلى يجريه المعهد العالي للغات، وأن يتقن استخدام الحاسوب لأغراض التدريس والبحث العلمي بالحصول على شهادة (أي سي دي إل) وفق قرارات مجلس التعليم العالي الناظمة، إضافة إلى إتقان اللغة العربية بنتيجة اختبار من قبل لجنة يسميها رئيس الجامعة.

٧٠ بالمئة خسارة الثروة النحلية

تراجع في إنتاج العسل السوري.. وما يباع على الأرصفة مغشوش

| محمود الصالح

كشف رئيس اتحاد النحالين العرب في سورية إياد دعبول عن خسارة ما يقارب ٧٠ بالمئة من الثروة النحلية خلال الحرب على سورية، وذلك نتيجة عدم تمكن النحالين من نقل النحل إلى المناطق الآمنة.

وأضاف دعبول في حديث خاص لـ«الوطن»: إن الاتحاد بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية استطاع توزيع ١٥ ألف طرد من النحل إضافة إلى ١٥ ألف خلية خشبية وجميع مستلزمات تربية النحل على عدد كبير من النحالين الذين تضرروا خلال الحرب وفقدوا نحلهم في محافظات حلب وحمص وحماة واللاذقية وطرطوس والسويداء وريف دمشق والحسكة.

وأشار دعبول إلى توزيع ٣ طرود من النحل للمربي الواحد إضافة إلى ٣ خلايا خشبية ومستلزمات التربية إضافة إلى توزيع سلة غذائية شهريا للمربي الواحد لمدة ستة أشهر ما أدى إلى تعويض جزء بسيط من الخسائر التي تعرض لها قطاع النحل، حيث أصبح لدى المربي الذي استلم ٣ خلايا عام ٢٠١٦ اليوم ٩ خلايا وهكذا، وتابع: نعتقد أن الوضع في الموسم الحالي سيكون جيداً نظرا للخيرات التي تعم البلاد نتيجة الأمطار الوفيرة التي أدت إلى نمو اغلب أنواع النباتات وبكميات كبيرة ستوفر الغذاء المناسب للنحل.

ولفت دعبول إلى أن الإنتاج تراجع بشكل كبير جداً حيث لم يتجاوز الإنتاج في العام الماضي ٥٠٠ طن من العسل، في حين كان الإنتاج في عام ٢٠١٠ يزيد على ٣٢٠٠ طن.

وعن السلالات التي يتم استيرادها وتوزيعها على المربين الذين تضرروا خلال السنوات الماضية قال دعبول: أغلب السلالات هي السورية المحلية إضافة إلى بعض سلالات الاستيراد من السلالة الإيطالية والكرينولي وهو من صربيا.

اشتكى دعبول من وجود مشكلة حقيقية يعاني منها النحالون في سورية وهي وجود عسل صناعي تنتجه بعض المعامل في ريف دمشق والمحافظات الأخرى رخيص الثمن يروج له أشخاص على الأرصفة والطرقات على أنه عسل طبيعي توزعه المنظمات الدولية كنوع من المساعدات، وهذا الكلام عار عن الصحة لأنه لا يوجد أي جهة دولية ولا محلية توزع العسل، وكل ما يطرح تحت هذا العنوان هو عبارة عن مركب صناعي.

أما بالنسبة لنوعية العسل السوري فهو من الاعسال المنافسة دوليا نظرا للجودة العالية التي يتمتع بها بسبب نوعية المراعي، حيث توجد أعسال تخصصية مثل عسل اليانسون وعسل حبة البركة وغيرها ويرقى العسل السوري إلى مرتبة العسل الطبي، كذلك فإن العسل السوري يتميز بانخفاض نسبة الرطوبة فيه واحتوائه على نسب غذائية ومركبات مهمة، ما يعطيه مواصفات عالية. ولكل ذلك نجد أن العسل السوري مرتفع الثمن قياسا على أنواع الاعسال الأخرى وهذا يفقده القدرة على المنافسة السعرية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، إضافة إلى صعوبة تسويق الإنتاج من المربين الفقراء الذين لا يمتلكون الأدوات التجارية التي تساعدهم على التصدير.

وطلب دعبول من الجهات المعنية تقديم الدعم لمربي الثروة النحلية لتعويض ما فقدوه من ثروتهم من خلال قروض معينة أسوة بباقي الفلاحين، وخصوصاً أن الثروة النحلية مهمة جداً للاقتصاد الوطني حيث تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة ٤٠ بالمئة بسبب دورها في التلقيح بين النباتات، إضافة إلى دور النحل البيئي في تحقيق التوازن البيئي.

صقر لـ«الوطن»: الأخطاء الطبية في المشافي الجامعية تزيد على غيرها وعمليات تجرى دون وجود المشرف

نقيب أطباء دمشق: لا نحاسب إلا الطبيب المشرف

- العوا: هناك نوع من التقصير لم يصل إلى الفشل الطبي
- خضر: هناك أخطاء فردية ولم ترق للظاهرة

| جلنار العلي

الأخطاء الطبية في المشافي الجامعية.. هل أصبحت ظاهرة أم ما زالت حالات فردية؟ ومن يتحمل مسؤولية وقوعها الطالب أم الأستاذ المشرف؟ وما إجراءات الجهات المعنية لإيقافها ومنع انتشارها؟ تساؤلات طرحت على المعنيين وأهل الخبرة للوقوف عند هذه الأخطاء وتوضيحها.

عميد كلية الطب البشري في جامعة دمشق نبوغ العوا أعاد السبب وراء وقوع الأخطاء الطبية في المشافي الجامعية إلى نقص عدد الأطباء والأساتذة في مجمل الاختصاصات، أمام استضافة طلاب من جامعات أخرى، والضغط الكبير على المشافي خلال فترة الحرب على سورية، ما يستدعي الطبيب إلى معالجة الحالات الأصعب على حساب بقية الحالات، وذلك بحسب تقديراته، ما أدى إلى حدوث خلل أو تقصير في بعض الحالات، كون الأطباء لا يستطيعون إعطاء كل مريض حقه الطبي الكامل، رافضاً تسميته بالخطأ بما أنه نتيجة ظروف مفروضة على البلاد، مضيفاً: قد يكون سببه عدم اللجوء إلى استشارة الطبيب المشرف أو الطبيب الأعلى من قبل الطالب المتدرب، منوهاً بعدم إمكانية وضع طبيب استشاري لكل طالب وخاصة في حالات الضغط على المشافي التعليمية ما خلق نوعاً من التقصير، لم يصل بعد إلى الفشل الطبي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أشار العوا إلى عدم توافر أي شكوى عن طالب ارتكب خطأ طبياً في مشفى جامعي، إلا أنه وفي حال حدث ذلك تتم معاقبة الطالب الذي قام بإجراء طبي دون الرجوع إلى مشرفه بالتنبيه والإنذار ومن ثم الفصل، أما إذا تبين أن الطالب أبلغ مشرفه وتعذر الأخير عن الحضور يعاقب حينها الطالب والأستاذ معاً.

وأكد العوا ضرورة إعطاء الثقة لطلاب الدراسات العليا ليقوموا بعملهم على أكمل وجه، لافتاً إلى أنهم قائمون بخدمة المشافي حالياً، وأن أي مشفى حكومي دون طلاب الدراسات العليا سينخفض مستواه الخدمي.

من جانبه أكد نقيب الأطباء في دمشق يوسف الأسعد أنه عند حدوث أي خطأ طبي من الطالب في المشفى الجامعي فإن النقابة لا تحاسب إلا الطبيب المشرف، أما في حال قام طالب الدراسات بمخالفة الترخيص المؤقت الحائز عليه ضمن المشفى وافتتح عيادة خاصة له يخالف حينها بمعاقبته وفصله بشكل كلي.

وفي سياق متصل لم ينف مدير مشفى جراحة القلب حسام خضر وجود أخطاء طبية بالمشافي الجامعية ولكن بشكل فردي لم يصل إلى الظاهرة، مقترحاً أن يتم وضع منهاج واضح لطالب الدراسات العليا ليستطيع إتقانه، وعدم السماح له بإجراء عملية إلا بوجود مشرف، إضافة إلى ضرورة التركيز على نقاط تدريب أقوى، وإجراء دورات تدريبية في كلية الطب للإيكو مثلاً والقسطرة، لتحسين الواقع التعليمي.

ودعا خضر إلى ضرورة التنسيق بين المشافي للبحث في إمكانية تقديم جميع الخدمات وتوزيعها لعدم الضغط على مشفى دون آخر.

وفي السياق رأى رئيس شعبة جراحة الأوعية الدموية في مشفى المواساة هاشم صقر أن الأخطاء الطبية في المشافي الجامعية تزيد عن بقية المشافي كونها تعليمية، مرجعاً أسباب حدوثها إلى الكثافة الكبيرة بها وعدم معرفة الدور الحقيقي لها، إذ يجب أن تكون تدريسية وخدمية في آن واحد وتعالج الحالات الصعبة فقط، وألا يتم إشغال الأسرة إلا بقصد التعليم، وذلك لمنع حدوث اختلاط ذهني للمتدربين والقائمين على العمل الإداري، إضافة إلى قلة عدد الاختصاصيين في المشافي الجامعية أمام الطلاب المتدربين بسبب هجرة الكثير منهم خلال الأزمة.

ولفت صقر إلى أن بعض الاختصاصات في مشفى المواساة يفتقر إلى وجود أخصائيين كالتخدير والأشعة والمعالجة الفيزيائية، ما أدى إلى التعاقد مع أطباء غير كفوئين لتدريس الطلاب، وحدوث بعض النتائج السيئة للعمليات الجراحية، مضيفاً: لا يوجد لدينا بكلية الطب مختصون حقيقيون بالعناية المشددة أيضاً، وذلك يؤثر على مرحلة ما بعد العمل الجراحي، الأمر الذي نفاه عميد كلية الطب مؤكداً أنه لا يتم التعاقد مع أي طبيب من خارج الملاك إلا بموجب مسابقات عبر وزارة التعليم العالي.

وبالعودة إلى صقر قال: إن أغلب الأخصائيين لا يتواجدون في المشفى فيتم القيام بإجراءات بغيابهم وباسمهم، متابعاً: أحياناً العمليات الصغرى يجريها طلاب الدراسات العليا دون حضور الأساتذة.

وأشار صقر إلى أن اختلاف النظم بين مشافي التعليم العالي مالياً وإدارياً وتابعيتها إلى عدة وزارات، يؤدي إلى شعور الطبيب بالغبن بسبب اختلاف المعاشات والحوافز المالية وحجم العمل بين مشفى وآخر، فيقصّرون في أداء أدوارهم، متابعاً: لا يوجد هيكلية واضحة للقطاع الصحي في سورية، أو مرجعية واحدة لكل الأطباء لعلاج الأمراض، ما يجعل القطاع الصحي في حالة فوضى.

واقترح صقر تفعيل دور الطب الشرعي في كل هيئة تعليمية لدراسة حالات الاختلاطات والأخطاء الطبية، إضافة إلى تشكيل لجنة أخلاقيات الطب لمعاقبة الأخصائي والطالب في حال حدوث خطأ، وإقامة جلسات أسبوعية لمناقشة حالات الأخطاء والوفيات الناتجة عنها، والرجوع دائماً إلى الأرشيف الصحي. مشيراً إلى ضرورة التمييز بين الاختلاط والخطأ الطبي الحاصل أثناء العمل الجراحي أو الاستقصاء الطبي، موضحاً أنه لكل مرض وإجراء يوجد نسبة اختلاطات مسموح بها إلى حد معين تختلف من مراكز أكاديمية إلى مراكز أقل أكاديمية، لذلك تختلف هذه النسبة عالمياً.

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank

دعوة مساهمي شركة بنك سورية الدولي الاسلامي المساهمة المغفلة العامة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك

يسر مجلس ادارة بنك سورية الدولي الاسلامي دعوة جميع الاخوة المساهمين في البنك لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية لشركة بنك سورية الدولي الاسلامي المساهمة المغفلة العامة والذي سيُقام في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٩/٤/٢٣ في فندق الشيراتون بدمشق، قاعة أمية لبحث ومناقشة والتصويت على بنود جدول الاعمال وفق ما يلي:

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٨ وخطة العمل للسنة المالية لعام ٢٠١٩.
٢. سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) لعام ٢٠١٨.
٣. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية لعام ٢٠١٨.
٤. مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية لعام ٢٠١٨ بما فيها تدوير الأرباح لغايات زيادة رأس المال والتصويت عليها.
٥. تكوين الاحتياطيات.
٦. مناقشة توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيع أسهم منحة وزيادة رأس مال البنك بها من خلال تحويل جزء من الأرباح المدورة وأرصدة الاحتياطي القانوني والخاص أو أي جزء من هذه المبالغ للوصول للحد الأدنى المطلوب لرأسمال المصارف الإسلامية بحسب القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ والبالغ خمسة عشر مليار ليرة سورية وذلك بعد موافقة مصرف سورية المركزي وجهات الوصاية الأخرى (وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية و أية جهات أخرى معنية) تطبيقا لنصوص القانون رقم ٣ لعام ٢٠١٠ وبموجب التفويض الممنوح لمجلس الإدارة من الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢-٥-٢٠١٠ بما فيها أيضا الموافقة على تعديل المادة ٦ من النظام الأساسي للبنك لجهة زيادة راس مال البنك بمقدار هذه الزيادة استنادا الى تفويض المجلس بذلك بموجب قرار الهيئة العامة غير العادية المشار إليه.
٧. عرض موضوع استقالة شركة البشائر من عضوية مجلس إدارة البنك.
٨. انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة ٢٠١٩ وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
٩. تحديد مكافأة رئيس واعضاء مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٨ وذلك بناء على تنسيب مجلس الإدارة.
١٠. تحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو خلال عام ٢٠١٩ ولحين انعقاد اجتماع الهيئة العامة في عام ٢٠٢٠، وذلك بناء على تنسيب مجلس الادارة.
١١. انتخاب أعضاء هيئة رقابة شرعية للبنك وذلك لدورة جديدة مدتها ٣ سنوات والموافقة على تفويض مجلس الإدارة بالاتفاق معهم على تعويضاتهم.
١٢. تفويض رئيس مجلس الادارة و/أو الرئيس التنفيذي بالموافقة على بيع أي من العقارات المملوكة للبنك سواء المشتراة لغايات الاستثمار أو المحالة على البنك بالمزاد العلني نتيجة عمليات متابعة المدينين، أو تلك المملوكة للبنك وفق عقود بيع الاجارة المنتهية بالتمليك أو أية عقارات مملوكة للبنك والحق بتفويض الغير بهذه الصلاحيات.
١٣. إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

• يكون اجتماع الهيئة العامة العادية قانونياً في حال حضور مساهمين يمثلون أكثر من ٥٠٪ من أسهم الشركة، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني تنعقد هيئة عامة عادية جديدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٩/٤/٢٣ في نفس المكان المذكور أعلاه وتعتبر الجلسة قانونية مهما كان عدد الأسهم الممثلة في الاجتماع.
• على من يرغب من الأخوة المساهمين في الحضور و المشاركة في الاجتماع أن يقوم بالتسجيل لدى مقر الإدارة العامة للبنك الكائن في دمشق مزة فيلات شرقية - خلف دار المعلمين و خلال ساعات الدوام الرسمي للبنك ابتداءً من الساعة التاسعة من صباح يوم الأحد الواقع في ٢٠١٩/٤/١٤ و حتى الساعة الثالثة ظهراً من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٠١٩/٤/٢٢، وينتقل بعدها التسجيل إلى فندق الشيراتون من الساعة الثامنة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٠١٩/٤/٢٣ و يستمر حتى الساعة التاسعة صباحاً في نفس يوم موعد الاجتماع الواقع في ٢٠١٩/٤/٢٣.

هذا ونذكر الأخوة المساهمين الراغبين في الاشتراك في هذا الاجتماع إلى ضرورة الالتزام والتقيد بما يلي:

١- اصطحاب بطاقاتهم الشخصية أو جواز السفر وذلك عند تسجيل طلب الاشتراك.
٢- يكون حضور الأشخاص الاعتباريين في الاجتماع بشخص من يمثلهم قانوناً وحسب توكيل أو إنابة / تفويض خطي من المفوض بالتوقيع أصولاً.
٣- يحق للمساهم الذي يرغب بإنابة أو توكيل الغير لحضور هذا الاجتماع أن ينيب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي أو أن ينيب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهذه الغاية ويصدق رئيس الجلسة على الإنابة، على أن لا يحمل المساهم الواحد أكثر من ١٠٪ من رأس مال البنك بصفته وكيلاً أو منابا.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالبنك على الرقم ٦١١٤٦٩١ تحويلة ٢٠٤

سورية الإسلامي ..
بنك العمر

بنك سورية الدولي الاسلامي
رئيس مجلس الادارة

Call Center 033 9393 www.siib.sy